عليه ولابد ان يكون ذلك المال عينا بدليل قوله في رقبته فخرج بالمال غيره كالكلب وبالعين المنفعة وما في الذمة فلا يصح وقف ولد زوجته بمعنى الانتفاع به اي حالا او مالا كالحمل الصغير وقوله مع بقاء عينه اي انتفاعا مصاحبا لبقاء عينه وقوله بقطع التصرف متعلق بحبس واليا للمقصور والمراد بالرقبة الذات فافاد بذلك ان الحبس هو قطع التصرف في ذات الموقوف فاندفع قول قال انه مستدرك لانه يقال مراده بالاستدراك انه ليس فيه امر من قيود التعريف وقوله على مصرف متعلق بحبس ايضا وقوله مباح اي متصل بالمخرج منقطع الاول والاصل فيه خبر الصحيحين الخ والاصل فيه ايضا قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فان ابا طلحة لما سمعها بادر الى وقف احب امواله بيرحا حديقة مشهورة اهـ افاده م ر وقال غيره هي موضع قبلي المسجد النبوي يعرف بقصر بني جديلة اصاب ارضا اي وقعت في سهمه من الغنيمة ان شئت حبست الخ المقابل محذوف اي وان شئت ابقيتها لنفسك وقوله حبست بتشديد الموحدة اي وقفت وقوله اصلها اي رقبتها اي اصل هي هي فالاضافة للبيان وعطف تصدقت على حبست تفسيرا والمراد تعدد الصيغ وهو اول وقف وقع في الاسلام على المشهور وقوله فتصدق بها عمر كأنه قال فاختار وقفها على بقيتها لنفسه على انه اي ان كان اي وشرط ما ذكر في صيغته فهو من تمام الصيغة لانه سيأتي ان تصدقت من الصريح بغيره فيفتقر الى ضميمة بنحو من هذه الامور المذكورة وقوله ولا يوهب الواو بمعنى او لانه يكفي ضميمة واحد من هذه الامور الثلاثة ونحوها داركأنه اي اجراها هيئة التي لا يوجد فيها في المنصود منه وهو التبرع بلا عوض وليس المراد بالتمليك من غير عوض اذ الوقف تمليك فيه وكذا العتق واما قوله فما بقي لان الوقف تمليك فهو بالنسبة لمنافع الموفوف لا رقبته وقولنا اي

اي الهبة والصدقة والهدية لكن تمتاز عنها باعتبار الاركان فيها دون نحو ما مر وقوله منها اي من العمرى وما بعدها وعتق اي بلا عوض فيشمل التدبير وقوله واباحة كاباحة الشاة لشرب لبنها والطعام للفقراء وشرطه مزيد مضاف فيعم الشروط السنة والمراد بالشرط ما لابد منه فيشمل الركن لانه عد من ذلك الصيغة وهي ركن وصد اربعة شروط من الستة المذكورة بان ذكرها في اثنين حيث قال صيغة وليس معصية تنتفع كوقف كالاول الذي يريد قوله كذا على كذا اذ لابد من بيان الموقوف عليه فلو قال وقفت هذا الكتاب لله تعالى كما يقع كثيرا لم يكف بل لابد ان يقول على كذا فلا الوصية كاوصيت بثلث مالي لله تعالى فانه يصح وكتصدقت اعاد الكاف لان ما دخلت عليه من الصريح بغيره فيحتاج الى ضميمة مما ذكره بقوله صدقة موبدة الخ فان لم يضمه لشيء من ذلك لم يكن صريحا ولا كناية بخلاف ما قبلها فانه صريح بنفسه لا يحتاج الى ضم شيء مما ذكر واما الكناية فكقوله حرمت وابدت هذا للغير الآن كلا منها لا يستعمل مستقلا واما يوكد به فلم يكن صريحا بل كناية لاحتماله فان نوى به الوقف انعقد والا فلا ومن الكناية تصدقت بكذا مع اطلاقه لجهة عامة كالفقراء بخلاف المضاف الى معين وبوجماعة فانه صريح في التمليك المحض فلا ينصرف الى الوقف بنيته فلا يكون كناية فيه اهـ افاده في شرح المنهج ولا توهب في بعض النسخ بالواو وهي بمعنى اولان احد الامرين كاف وان كان الوقف على معين هذه طريقه ضعيفة درج عليها هنا وفي المنهج والمعتمد ان الوقف على معين واحد كان او اكثر يشترط فيه قبوله ان كان اهلا والا فقبول وليه فوراعقب الايجاب او بلوغ الخبر كالهبة والوصية لان دخولا عين او منفعة في ملكه فلم يلزم بمجرد لا يشترط على هذا قبول من بعد البلوغ بل الشرط فيه عدم الرد وان كان الاصح انهم يملكون من الواقف فان

ف

ايضا قوله على مصرف مراده بالاستدراك انه ليس فيه امر من قيود التعريف

ف

ايضا قوله مباح اي متصل بالمخرج منقطع الاول

ف

ايضا قوله تعالى لن تنالوا البر الخ والاصل فيه ايضا قوله

ف

ايضا قوله اصلها اي رقبتها

ف

ايضا قوله فتصدق بها عمر كأنه قال فاختار وقفها على بقيتها لنفسه

ف

ايضا قوله ولا يوهب الواو بمعنى او لانه يكفي ضميمة واحد من هذه الامور المذكورة

ف

ايضا قوله ولا يوهب الواو بمعنى او لانه يكفي ضميمة واحد من هذه الامور الثلاثة ونحوها

ف

ايضا قوله في المنصود منه وهو التبرع بلا عوض وليس المراد بالتمليك من غير عوض اذ الوقف تمليك فيه وكذا العتق واما قوله فما بقي لان الوقف تمليك فهو بالنسبة لمنافع الموفوف لا رقبته

ف

ايضا قوله اي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)